

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الثالثة: تخصص محاسبة ومالية

ملخص دروس لقياس:

نظام المعلومات المحاسبي

إعداد: د.حاج قويدر قورين

معلومات التواصل:

Mail	h.gourine@univ-chlef.dz
Facebook	https://www.facebook.com/gourine.hadjkouider
Phone	0557289326

وحدة التعليم : الأساسية

- الرصيد: 06

- المعامل: 02

ثالثا : محتوى المادة :

- 1- مدخل لنظم المعلومات (المفهوم و الأهمية ، المتطلبات والأهداف) 1
- 2- مدخلات ومخرجات نظام المعلومات
- 3- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإدارية والنظم الأخرى
- 4- وظائف نظام المعلومات المحاسبي
- 5- الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي وعلاقتها باتخاذ القرار.
- 6- نظام المعلومات المحاسبي في إطار التطور التكنولوجي
- 7- الدورة المحاسبية

المحور (01) - مدخل لنظم المعلومات

I - مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

وتعتبر نظم المعلومات من النظم الهامة في المؤسسة التي تتعامل مع جميع أنشطة تشغيل وتزويد المستفيدين، بالمعلومات اللازمة، خاصة الإدارة العليا و الجهات الخارجية الأخرى المرتبطة بالمؤسسة.

أولاً- تعريف نظام المعلومات

1- نظام المعلومات هو: ذلك النظام الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وحفظها وتحليلها ووضعها في قاعدة متكاملة للمعلومات وبطريقة تساعد على تحقيق الإجابة على مجموعة من الأسئلة الإستراتيجية والتشغيلية.

2- ويعرف أيضاً بأنه ذلك النظام الذي يقوم بتزويد المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم، ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين.

3- عرفت "جمعية نظم المعلومات الأمريكية" نظام المعلومات بصورة عامة بأنه: نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة ما يأتي :

إن مفهوم نظم المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها .

وهنا لا بد من ملاحظة أن هناك خلطاً يحدث لدى البعض بين مصطلحي "النظام" و " نظام المعلومات"، بحيث يجعل أحدهما مرادفاً للآخر، في حين أن هناك اختلافاً من الناحية العلمية بين المصطلحين، هذا الاختلاف الذي يمكن توضيحه من خلال هدف كل منهما، فآي نظام له عناصر محددة تشمل كل من: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، وهو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها، في حين أن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلاّ عندما يتم فعلاً استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذ القرار من خلال قدرة المخرجات على تحقيق الشرطين الآتيين، أو أحدهما على الأقل:

- مخرجات نظام المعلومات تكون في شكل معلومات تساهم في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لدى متخذ القرار.

- أن تساهم تلك المخرجات في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار، لكي يتمكن من الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذه القرارات المختلفة.

ثانياً- الخصائص الأساسية لنظام المعلومات

يتميز نظام المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تعتبر أساسية من أجل أداء الدور المنوط به، وهي:

1- توافق نظام المعلومات مع البيئة الخارجية: يجب ألا يكون نظام المعلومات في معزل عن البيئة الخارجية، وعليه فمن الضروري عند تصميم نظام المعلومات أو صيانتها أو تطويره، مراعاة البيئة الخارجية التي يعمل فيها هذا النظام، وخاصة البيئة التنافسية الدينامكية، بحيث يجب أن تكون العلاقة بين نظام المعلومات والبيئة الخارجية علاقة تبادلية.

2- عدم التعارض مع أهداف ورسالة المؤسسة: يجب أن يكون نظام المعلومات مبني بشكل يتوافق مع أهداف المؤسسة ورسالتها.

3- تحقيق الرقابة: هذه الخاصية أساسية ليؤدي نظام المعلومات الدور المنوط به في المؤسسة، فعند بناء وتصميم نظام المعلومات يجب الحرص على أن يحقق عنصر الرقابة في تقييم أداء النظام في حد ذاته من جهة وتقييم أداء المؤسسة من جهة أخرى.

4- التوافق و التلاؤم مع كل وظائف و نشاطات المؤسسة: يجب أن يكون نظام المعلومات في المؤسسة مصمم بشكل يتلاءم مع مختلف الوظائف والنشاطات داخل المؤسسة، باعتبار أن هذه النشاطات هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام متمثلة في أنظمة فرعية تشكل النظام الأساسي للمؤسسة.

5- القدرة على جمع البيانات من مصادرها المختلفة وتبويبها وتحليلها واستخلاص المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة في الوقت المناسب.

6- ضمان التغذية العكسية: يضمن نظام المعلومات استرجاع المعلومات من مستخدميها إلى معديها مرة أخرى من أجل إعادة تشغيلها وفق حاجة المؤسسة لهذه المعلومات التي تعتبر جد مهمة في عمليات التخطيط المستقبلي والتنبؤ

7- السرعة في معالجة البيانات و إنتاج المعلومات في الوقت المحدد و بالكمية التي يحتاجها متخذ القرارات، مع ضمان تقديم هذه المعلومات في أي وقت يريده هذا الأخير. ولتحقيق هذه الخاصية يجب العمل على بناء نظام للمعلومات معتمد على مختلف الأدوات والتقنيات الحديثة والكفاءات العالية.

8- دعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط داخل المؤسسة: يعمل نظام المعلومات من خلال المعلومات التي ينتجها سواء في شكل تقارير أو قوائم على دعم عملية التخطيط و اتخاذ القرار داخل المؤسسة بمختلف مستوياتها (الإستراتيجية، الوظيفية والتكتيكية).

ثالثاً- مكونات نظام المعلومات

يعتمد نظام المعلومات على مجموعة من العناصر والأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة، وتتمثل فيما يلي:

- 1- الأفراد مستخدمي النظام: من تقنيين و مهندسين و عملاء ومدربين...، وكذلك الأفراد القائمين على الأجهزة، من أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المتصلة بها المستخدمة في إدخال البيانات وتشغيلها واستخراج المعلومات.
- 2- البرامج: وتشمل كل البرامج التي يستخدمها النظام وهي برامج التشغيل للتحكم في أجهزة الكمبيوتر وبرامج التطبيقات التي تستخدم في تلبية احتياجات الإدارة.
- 3- البيانات: وهي المادة الخام التي يقوم النظام بتشغيلها من أجل إمداد الإدارة باحتياجاتها من المعلومات.
- 4- الشبكات: وهي البنية الأساسية للاتصال بين أجهزة الكمبيوتر والبرامج المسؤولة عن إدارة الاتصال بين الأجهزة
- 5- قاعدة البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائط التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل .
- 6- دليل التشغيل: عادة ما يكون في شكل كتيبات تتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها وكذلك تعليمات للعاملين الذين يقومون بتشغيل النظام.

رابعاً: وظائف نظام المعلومات

تمثل الوظائف الأساسية لنظام المعلومات في أربعة وظائف أساسية هي:

- 1- الإعلام والاستخبار: هي وظيفة الحصول على البيانات، و تتضمن اختيار وتحديد كل البيانات اللازمة سواء من داخل المؤسسة أو خارجها في ضوء احتياجات المستويات الإدارية .
- 2- وظيفة المعالجة: يمكن تعريف معالجة البيانات أنها مجموعات متباينة من العمليات التي تسمح بتغيير المعطيات إلى مخرجات (المعلومات) هادفة. وتتضمن هذا الوظيفة:
 - أ- إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل البيانات: تتحدد هذه التعليمات في ضوء الاعتبارات التالية:
 - الاستخدام: حيث يحدد طبيعة استخدام المعلومات بمواصفات المعلومات المطلوبة ومن ثم طريقة معالجة البيانات.
 - الخبرات المتخصصة: حيث يشارك المتخصصون (الجهة المستخدمة للمعلومات) في وضع تعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة.
 - تكنولوجيا المعلومات: تحدد التكنولوجيا المستخدمة و الإجراءات الفنية للتشغيل.
 - ب- تجميع و تحليل وتبويب و تلخيص وحماية البيانات: تتضمن هذه الوظيفة تقسيم البيانات ثم التأكد من صحتها و تناسبها مع الغرض الذي أعدت من أجله، و يتم تشغيل البيانات بهدف إعداد المعلومات التي تحتاجها الإدارة، والتي يتم معالجتها من خلال القيام ببعض عمليات المعالجة وفقاً لإجراءات معدة مسبقاً.
- 3- وظيفة التخزين: وقد تسمى بوظيفة تصنيف المعلومات في ملفات، حيث تحفظ جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها سواء أستخدمت لغرض معين أو لم تستخدم بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة.

4- **وظيفة الاتصال:** إن إيصال المعلومات إلى مستخدمها النهائي هو من الوظائف الحيوية لنظام المعلومات وقد يتطلب ذلك نقلها من مكان معالجتها إلى مكان استخدامها وتستعمل وسائل مختلفة لهذا الغرض:

أ- **استخراج المعلومات وفقا لمعالجة مستخدميها:** بعد تحصيل البيانات و تحليلها يتم استخراج المعلومات. وبعد حفظ نسخة من كل البيانات و المعلومات، تُعد نسخة من المعلومات لترسل إلى الجهة أو الأشخاص الذين يستخدمونها وتأخذ أشكالاً مختلفة بحسب الغرض والتكنولوجيا المستخدمة.

ب- **توصيل المعلومات إلى مستخدميها:** ليس للمعلومات أي قيمة إذا لم تستخدم، لذلك لا بد من توصيلها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب لمستخدميها، و لا تقتصر وظيفة الاتصال في نظام المعلومات على مجرد توصيل المعلومات إلى المستخدمين فقط، بل لا بد أن يكون الاتصال مزدوجاً في الاتجاهين بين نظام المعلومات وبين المستخدمين للتأكد من فهمهم للمعلومات المطلوبة ويأخذ الاتصال أشكالاً عديدة شفهيًا، مسموعاً أو مرئياً، على شاشة الحاسوب... الخ

المحور (02) - مدخلات ومخرجات نظام المعلومات

I- مدخلات نظام المعلومات (البيانات)

المادة الأولية التي يعمل نظام المعلومات على تحويلها هي البيانات، ربما يختلف شكل ونوع البيانات التي ترد إلى نظام المعلومات، إلا أنها تبقى عبارة عن معطيات وبيانات في شكلها الأولي الخام.

أولاً- تعريف البيانات

أ- البيانات هي مادة أو عمل أو نشاط، و على مدى سلامتها وتنظيمها يتوقف النجاح في النشاط ونوعية القرارات التي تتخذ، فالقرار الرشيد هو الذي تتوفر له الإحصائيات والبيانات الضرورية التي جُمعت بشكل دقيق ونُظمت وحُللت بحيث يمكن استخدامها والاستفادة منها.

ب- تعرف أيضاً بأنها المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات وهي مادة استقاء النماذج وقراءة أجهزة القياس.. الخ، أي أنها الإحصائيات والحقائق التي لا يتدخل فيها الفرد، و المادة الخام التي يتم تشغيلها للحصول على المعلومات.

مما سبق يمكن استنتاج أن البيانات هي مجموعة الإحصائيات والحقائق والمعطيات، التي ترد في شكلها الأولي الخام ويشوبها نوع من الغموض، يتم معالجتها في نظام المعلومات باستخدام الأدوات المتاحة لتعطي معلومات هادفة تساعد أطراف معينة على اتخاذ القرارات.

ثانياً- خصائص البيانات

حتى تكون البيانات ذات معنى وفعالية داخل المؤسسة لا بد أن تتوفر فيها بعض الشروط والخصائص:

أ- **الدقة من المنبع:** أي أن البيانات تكون دقيقة في التعبير عن الظاهرة أو العمليات و الموجودات والأشياء المؤثرة على المؤسسة من قريب أو من بعيد في أدق الخصائص.

ب- **الوضوح التام:** أي أن كل رقم من كل علاقة بيانية وكل عبارة لا بد أن تكون واضحة و لا غموض فيها بشكل مبدئي، لأن البيانات غير الواضحة قد تؤثر على سلوك محللها إذا لم يفهم محتواها كما أنه في بعض الأحيان يقوم المسيرين ومتخذي القرار باستخدام البيانات مباشرة دون معالجة.

ج- **الشمول:** أن تكون البيانات ممتدة إلى جميع أطراف الظاهرة أو المشكلة التي تمثلها.

د- **التدفق:** أن تكون البيانات متلاحقة ومتوالية وفق شكل سليم وتزداد تدفقا كلما زادت الحاجة إليها في العمليات التشغيلية وفي الوقت المناسب.

هـ- **الصحة من المصدر:** كلما زادت درجة صحة البيانات كلما زادت أهميتها في المؤسسة فوجود الأخطاء في البيانات يؤدي إلى إحداث الضرر في المؤسسة باتخاذ قرارات غير فعالة، لذا يجب أن تكون البيانات بعيدة عن جميع الممارسات غير الموضوعية.

ثالثاً- المصادر الأساسية للبيانات

تختلف البيانات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتفاوت الحاجة إلى البيانات طبقاً لتباين أحجام المؤسسات، وطبيعة مشكلاتها، فالمؤسسات الكبرى تحتاج بطبيعة الحال إلى كمية بيانات أوفر من المؤسسات الصغرى، وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة.

أ- المصادر الداخلية والخارجية

- **المصادر الداخلية:** وهي البيانات التي تنتج من جراء تشغيل الأنشطة والوظائف الداخلية للمؤسسة (الإدارة العليا، وظيفة الإنتاج، التموين، التسويق...).

- **المصادر الخارجية:** تقوم المصادر الخارجية بتقديم البيانات الموجودة خارج نطاق المؤسسة، والتي تتضمن بعض التقسيمات مثل: العملاء والموردين والمنافسين، والنشرات المهنية وغيرها...، ومثل هذه المصادر تمد المؤسسة بالبيانات عن البيئة الخارجية المباشرة وغير المباشرة التي تعطي المدراء قاعدة هامة لما يستوجب عمله.

ب- **البيانات من حيث المصدر:** وهي:

- **المصادر الشفهية:** يمكن الحصول على البيانات الشفهية من العاملين بالمؤسسة أو خارجها كالزبائن، الموردين، المؤسسات الأخرى أو من خلال المؤتمرات، الاجتماعات أو الندوات وغيرها.

- **المصادر التحريرية:** وذلك من خلال الإطلاع على المجلات، الصحف، الدوريات العلمية والتقارير المنشورة من قبل الجهات الرسمية، البحوث والدراسات... الخ

- **أساليب التنبؤ** : تعد أساليب التنبؤ أحد الطرق المهمة لجمع البيانات، وتستخدم المؤسسة العديد من أساليب التنبؤ وذلك بغرض توقع أي تغيرات محتملة في البيئة ومن أشهرها: أسلوب التقدير والتخمين المعتمد على العصف الذهني، نماذج الاقتصاد الرياضي، بحوث العمليات، نظريات القرار... الخ.

- **التجسس الصناعي**: وهو أحد الأساليب الشائعة التي تستخدم لجمع البيانات عن البيئة والمنافسة وهو أسلوب أثبت فاعليته رغم أنه أسلوب غير قانوني إلى حد كبير.

- **نظم المعلومات المقدمة على الحاسب الآلي**: لا يقتصر هذا المصدر على جمع البيانات فقط وتبويبها وتحليلها ولكنه يعتمد أيضا على وجود مجموعة من البرامج التي تقوم بتحليل عدد كبير من المعطيات الكمية أو الكيفية قصد اتخاذ القرارات اللازمة.

بعد معرفة وتحديد البيانات أو المعطيات التي نود جمعها والمصادر المختلفة التي يمكن أن نستمد منها، فمن الضروري وضع الإستراتيجية اللازمة لجمع هذه البيانات أو المعطيات وتمثل هذه الإستراتيجية في مختلف التقنيات المستعملة في عملية الجمع.

ثانياً- مخرجات نظام المعلومات (المعلومات)

أولاً- تعريف المعلومات

أ- تعرف المعلومات بأنها عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت للحصول على نتائج ذات معنى لمستخدميها.

ب- هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها بطريقة تؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها، أي أن المعلومات من زاوية نظم المعلومات "هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو قيمة متوقعة في القرارات التي يتم اتخاذها".

ج- هي عبارة عن حقائق أو مبادئ أو تعليمات في شكل رسمي مناسب للاتصال والتفسير والتشغيل بواسطة الأفراد والتكنولوجيات المتاحة".

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المعلومات هي عبارة عن معطيات وبيانات تمت معالجتها بحشد الطاقات البشرية والآلية والتقنية الملائمة، بشكل ملائم يسمح باستخدامها في اتخاذ القرارات.

ثانياً- خصائص المعلومات:

حتى تكون المعلومات ذات مصداقية لدى مستخدميها لا بد أن تتصف ببعض الخصائص أهمها ما يلي:

أ- **الملاءمة**: بمعنى أن تتلاءم المعلومة مع الغرض الذي أعدت من أجله و يمكن الحكم على مدى الملاءمة أو عدمها من خلال مدى تأثير المعلومات على مستخدميها، و الذي يعكسه مدى نجاعة القرارات المتخذة على أساس هذه

المعلومات و مقارنتها مع القرارات التي كان يمكن أن تتخذ في غياب هذه المعلومات، وتحدد الملاءمة من خلال مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية.

ب- التوقيت المناسب: يعني ضرورة تقديم المعلومة في الوقت المناسب، بحيث تكون متوافرة عند الحاجة إليها وذلك حتى تكون مفيدة و مؤثرة على سلوك متخذ القرار.

ج- السهولة و الوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة و مفهومة لمستخدمها فلا يجب أن تتضمن أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات رياضية و معادلات غير معروفة لا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة و غير المفهومة لن يكون لها أي أثر إيجابي على سلوك متخذ القرار حتى و لو كانت في الوقت المناسب ، فلهذا يجب أن تكون واضحة و مبسطة في شكل يسمح باستعمالها.

د- الدقة: تتمثل في مدى صحة المعلومات ودرجة خلوها من التقريب أو الخطأ، و تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للموقف أو الحدث الذي تصفه، وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة و درجة مساهمتها في صنع القرار الرشيد الذي تحدده النتائج المحققة.

وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة دقة المعلومات و هي:

- منفعة المعلومات لمتخذ القرار.
- درجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار.
- الأخطاء والتحيز.

هـ- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، كما يجب أن تكون هذه المعلومات نهائية وقابلة للاستعمال من طرف مستخدميها وقت الحصول عليها دون الاضطرار إلى إجراء عليها أي تحويل أو معالجة من أجل الحصول على المعلومات النهائية المطلوبة لاتخاذ القرار، أي أن تكون قابلة للاستعمال بمجرد الإطلاع عليها من طرف مستخدميها.

و- القبول: يجب أن تتصف المعلومات بالقبول من طرف صناع القرار بالشكل الذي يناسب مستخدميها، سواء من حيث الشكل أو المضمون ، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكل بسيط يتناسب و سلوك متخذ القرار و ذات مضمون له أثر على القرار المتخذ و كذلك ذات لغة بسيطة و غير معقدة و مصاغة في شكل نماذج رياضية أو إحصائية أو جداول أو تقارير بسيطة و مفهومة بشكل يسمح لمتخذ القرار باستعمالها، كما يجب ألا تكون هذه المعلومات مختصرة بشكل يفقدها مصداقيتها و أثرها على سلوك متخذي القرار.

ز- الموضوعية: إن مصطلح الموضوعية يرتبط بالتعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي فبعد المعلومات عن التحيز والحكم الشخصي هو دليل موضوعيتها.

المحور (03) - علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى

I- مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

أولاً- تعريف نظام المعلومات المحاسبية

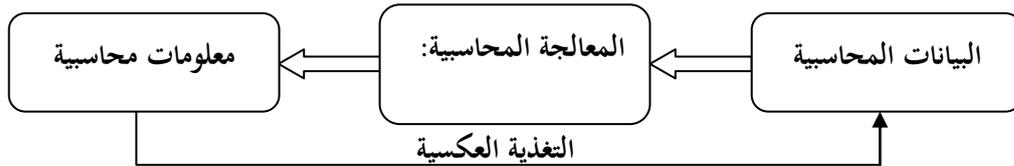
لقد تعددت مفاهيم نظام المعلومات المحاسبية بتعدد الكتابات فيه، و نذكر منها ما يلي:

1- يعرفه "محمد الفيومي" أنه ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة، باستعمال مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وأنظمة المعلومات.

2- أما " أحمد فؤاد عبد الخالق" فعرفه أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية و بشرية مسؤولة عن توفير المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية و ذلك لمساعدة الإدارة و فئات أخرى خارجية في عملية التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام يعمل على تجميع بيانات الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها ومع المحيط، ثم يقوم بتبويبها و تسجيلها و تحليلها وتوثيقها وتخزينها ثم توليد ما يتلاءم من المعلومات و احتياجات الإدارة والأطراف الخارجية لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة، باستعمال مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية، من خبرات وكفاءات وأجهزة وبرمجيات وأنظمة معلومات. والشكل التالي يبين لنا نظام المعلومات المحاسبي:

نظام المعلومات المحاسبي



ثانياً- خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتصف نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الأخرى نذكر منها ما يلي:

- 1- هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية وتحليلها وإنتاج المعلومات المحاسبية.
- 2- نظام المعلومات المحاسبي، يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط في المؤسسة لا يمس نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبي.

- 3- يعتر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط و الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، لأن أهم القرارات المتخذة في المؤسسة هي قرارات مالية تمس مباشرة المردودية والهيكلة المالي للمؤسسة.
- 4- يوفر معلومات مفيدة للمسيّرين في كل المستويات الإدارية من اجل اتخاذ القرارات، باعتبار أن معظم القرارات التي تتخذ في المؤسسة لها أثر مالي مباشر على عائدات المؤسسة و هيكلها المالي فلهذا تحتاج المستويات الإدارية في المؤسسة معلومات محاسبية تساعدها في اتخاذ القرارات.
- 5- التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى: لا يمكن لأي نظام مهما كان نوعه أن يكون منفصلاً عن باقي الأنظمة الأخرى لأن مخرجات نظام معين هي مدخلات نظام آخر، ونظام المعلومات المحاسبي يمتاز بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمدّها بالمعلومات الضرورية و هي بدورها تمدّه بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية و المالية التي أحدثتها.
- 6- هذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط و إنما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، موردين وبنوك، مساهمين، حملة السندات... الخ، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصة.

II- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري

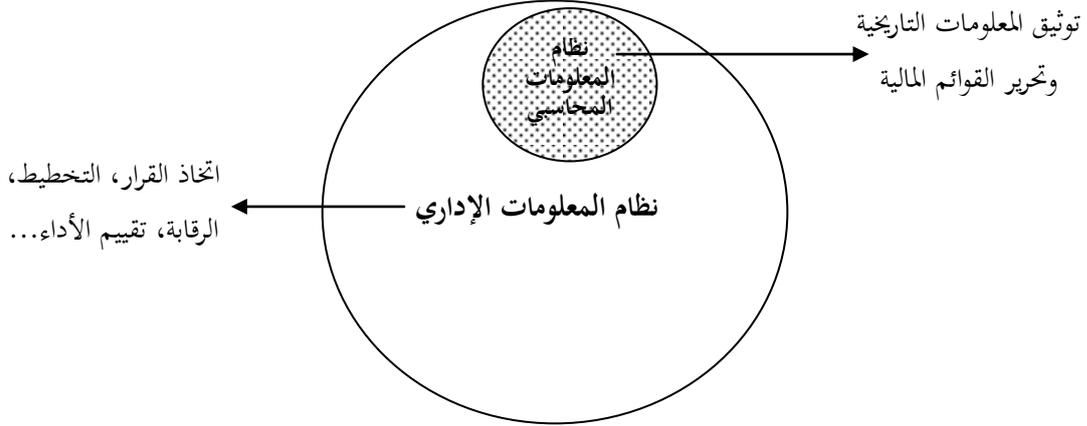
ونظراً لتشابك العلاقات وتعددتها بين كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري، فقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين المهتمين بكل منهما، من حيث التركيز على النظرة المتجزئة في تحديد أن أحدهما هو النظام الأفضل أو الأهم من الآخر ، ويمكن مناقشة هذه الآراء في سبيل الوقوف على مسيبتها وإيجاد وجهات نظر تقريبية بينها من خلال ضرورة الاعتماد على نظام متكامل يجمع بين النظامين تفاعلياً لكل الانتقادات الموجهة للآراء المتعصبة لأي منهما.

1- الرأي الأول: نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من نظام المعلومات الإداري، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم المالية للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإداري بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية ، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإداري ليشمل كل نظم المعلومات بالمؤسسة بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.

هذا الرأي كان سائداً منذ الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحاً في الوقت الحاضر، فنظام المعلومات المحاسبي قد حصل على موقعه المناسب داخل المؤسسة وهو يمثل نظاماً فرعياً أساسياً ضمن النظام الكلي المتمثل في المؤسسة، إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبي هو أنه لم يعد قاصراً على الاهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما امتد ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (التنبؤ والتخطيط).

ويمكن تجسيد هذا الرأي في الشكل التالي:

نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري



2- **الرأي الثاني:** أنصار هذا الرأي يروا أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساسي وأن نظام المعلومات الإداري هو جزء منه ويستندون في ذلك على:

أ- نظام المعلومات المحاسبي يخدم نطاق واسع من المستخدمين فهو يوفر القوائم المالية التي تخدم المستخدمين الخارجيين الذين لا يتم خدمتهم بواسطة نظام المعلومات الإداري، كما أنه يوفر المعلومات اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال النظام الفرعي للمحاسبة الإدارية.

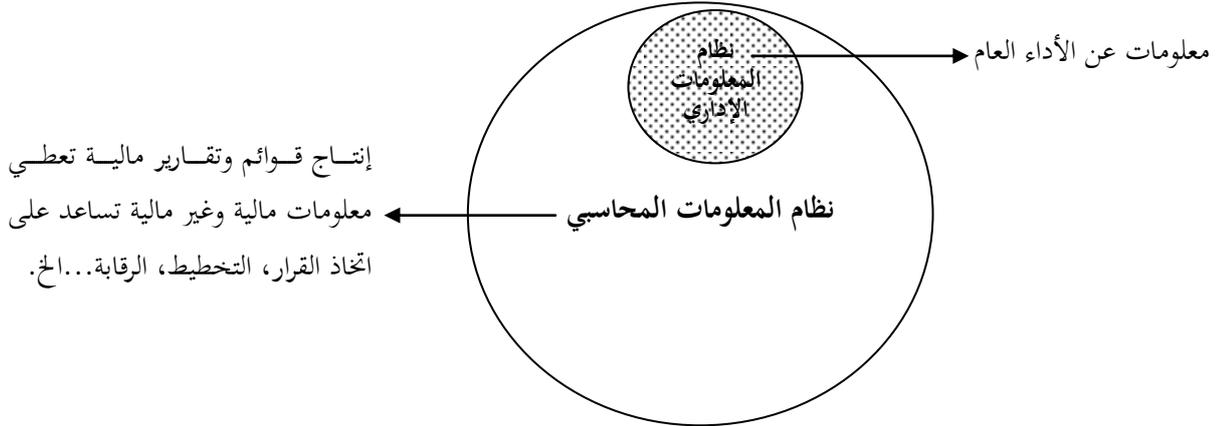
ب- نظام المعلومات المحاسبي هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة ونظام المعلومات الإداري بصورة خاصة، انطلاقاً من الآتي:

- إن نظام المعلومات المحاسبي هو وحده الذي يُمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية متكاملة وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية.
- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات.
- يمكن نظام المعلومات المحاسبي من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تتقرب إلى حدٍ ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة الاقتصادية.

ج- مفهوم المعلومات المحاسبية لا يقتصر على المعلومات المالية فقط وإنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية وغير المالية) وهو ما لاحظناه من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبي السابق عرضه، وهو ما يؤيده MosCove بقوله " لقد أصبح ينظر إلى أن نظام المعلومات المحاسبي على أنه النظام الذي يجب أن يقدم المعلومات المالية وغير المالية بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط.

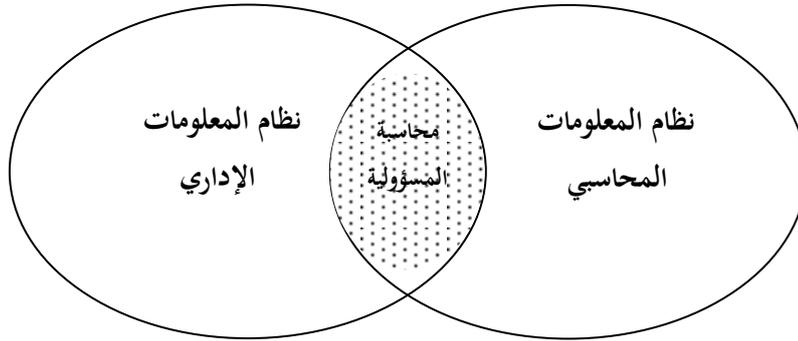
يمكن تلخيص الرأي الثاني والثالث والرابع في الشكل التالي:

نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي



3- الرأي الثالث: تبنته رابطة المحاسبة الأمريكية من خلال إعداد تقرير يعتبر توفيقاً بين الآراء السابقة، حين اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل في " محاسبة المسؤولية(*)" لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإداري).

نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامان مستقلان



واستناداً إلى ما تقدم في الآراء الخمسة يمكن القول: أن النظرة الحديثة لدراسة نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد في المؤسسات الاقتصادية تركز على عدم تفضيل أي نظام على آخر بصورة جزئية ، وإنما الأخذ بعين الاعتبار النظرة الكلية التي تنظر إلى ضرورة التكامل والتنسيق والترابط بين كل نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد ضمن إطار المؤسسة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة.

(*) يعد نظام محاسبة المسؤولية أسلوباً من أساليب المحاسبة الإدارية يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم الرقابة على الأداء من خلال ربط المسؤولية عن الإنفاق والإيراد بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل الموازنة التخطيطية بحيث يمكن إصدار التقارير الرقابية على الأداء مقارنة بالمخطط لكل مركز من مراكز المسؤولية مما يمكن من تحديد المسؤول عن الانحرافات تحديداً دقيقاً ومعالجتها بكفاءة في الوقت المناسب.

III- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى

1- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الموارد البشرية

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معظم المعلومات اللازمة التي تساعد نظام معلومات الموارد البشرية على تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات:
- معلومات تساعد على تحديد الأجور و الرواتب الشهرية للموظفين والعمال.
 - معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد... الخ.
 - توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها.
 - معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وآثارها المتوقعة.

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الإنتاج

- من خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب ، ومن هذه المعلومات:
- معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج .
 - معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي .
 - معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج، من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.
 - المساعدة في وضع تقديرات موازنة الإنتاج والتعبير عنها بصورة نقدية.
 - توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام محاسبة المسؤولية والتكاليف المعيارية.

3- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات التموين

- يتعلق نشاط إدارة التموين بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المورد المناسب. ويرتبط هذا النظام بالنظام الفرعي للتخزين و المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون.
- ويلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين. ومن هذه المعلومات:
- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد.
 - معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي أصبحت غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين.

- معلومات تساعد في تخطيط المخزون، وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.

4- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات المالية

يهتم النظام الفرعي للمالية بمقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة باستخدام الحد الأدنى الممكن من الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه وصولاً إلى أهدافها المنشودة، وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية ، ومنها:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح وتحليلاته)، فضلاً عن توفير المعلومات الخاصة بتخطيط الربحية وتحليلات التعادل.
- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال ، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وكذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للمعلومات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات المالية للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون، ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات... الخ.
- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بالأعمال الملقاة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بصورة عامة.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات التسويقي

- يعمل نظام المعلومات المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة والضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات:
- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة للمؤسسة الاقتصادية.
 - ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات، عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطورة.
 - المساعدة في وضع تقديرات موازنة المبيعات وعملية التنبؤ بالمبيعات والتحليلات الخاصة بها.
- ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقات تكامل وترابط بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الفرعية الأخرى على مستوى المؤسسة الاقتصادية تقتضي منه الاهتمام بكافة الأحداث التي تتم في المؤسسة سواءً كانت هذه الأحداث فعلية تمت في الماضي أو مستقبلية يتوقع حدوثها، سواءً كان معبراً عنها بصورة مالية أو غير مالية، مع ضرورة الاستعانة بأساليب المعرفة الأخرى: الإحصائية والرياضية وبحوث العمليات...، بهدف إعداد البيانات

والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات وتحليل النتائج الناجمة عنها، بحيث يمكن توفير تدفق متواصل ودقيق للمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الأخرى لأغراض اتخاذ القرارات بعد تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن المؤسسة ككل.

ولتأمين ذلك يجب على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة أن يهتم بالآتي:

- ربط المفاهيم المحاسبية بالأبعاد الإدارية والاقتصادية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار من قياس ومقارنة وإعادة تغذية، بما يعطي عناية أكبر لأهداف ومتطلبات الإدارة في مجالات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة.
- الاختيار المحاسبي السليم والدقيق للمعلومات، باستخدام جميع الأساليب الممكنة سواءً كانت أساليب تقليدية أو رياضية أو إحصائية أو نتائج للدراسات السلوكية.

توفير التدفق المستمر للمعلومات الكاملة والصحيحة عن النتائج الاقتصادية المتوقعة للقرارات البديلة والنتائج الاقتصادية للأداء الكلي للمؤسسة، في صورة تقارير وجدول إحصائية للإدارة والجهات الأخرى المعنية.

المحور (04) - وظائف نظام المعلومات المحاسبي

I - وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث الهدف

أ- **وظيفة التوثيق:** وظيفة التوثيق هي الوظيفة الأقدم في وظائف نظام المعلومات المحاسبي وكانت حتى عقود خلت الوظيفة الوحيدة لهذا النظام، و في ظل هذه الوظيفة تنحصر وظيفة هذا النظام في تسجيل وتبويب كل الأحداث الاقتصادية التي تحدثها المؤسسات ومعالجة البيانات الناتجة عنها.

والمحاسبة في ظل هذا المفهوم هي مسك الدفاتر من أجل إثبات علاقة المؤسسة مع المحيط الخارجي من حيث الدائنين والمدينين وحقوق الملكية وكذلك لإثبات التغيرات الحاصلة في أصول المؤسسة بهدف إثبات كافة الحقوق الناشئة عن حدوث العمليات المالية وفق متطلبات التشريعات القانونية السائدة. ويهدف نظام المعلومات المحاسبي من خلال هذه الوظيفة إلى تزويد الجهات الخارجية بالمعلومات حول واقع المؤسسة المالي عن الفترات الماضية.

ب- **وظيفة الإعلام:** مع التطور الاقتصادي تطورت وظائف المؤسسة حيث أصبح دور نظام المعلومات المحاسبي لا يقتصر على التوثيق فقط وإنما أصبح لهذا النظام دور إعلامي مهم جداً على مستوى المؤسسة أو في المحيط الخارجي، بحيث أصبح يستعمل في عمليات الرقابة والتنبؤ والتخطيط ضمن المؤسسة وكذلك من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء .

و يمكن اختصار الوظائف التالية ضمن الوظيفة الإعلامية. كما يلي:

أ- **التنبؤ^(*):** يعتبر أداة مهمة وذلك نظراً لأهمية المعلومات التي يقدمها و التي تساعد المؤسسة في التقدير لحالات مستقبلية مبنية على المعلومات والمعطيات الحالية أو السابقة.

ب- **التخطيط^(*):** يلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً هاماً كأداة تخطيطية من خلال استخدام كل الحسابات والقوائم التخطيطية التي تعد، مثل الموازنات التخطيطية و تخطيط الإجراءات وتخطيط النفقات... الخ.

(*) التنبؤ: هو عملية استقراء المستقبل على أساس النتائج المحقق سابقاً و الإمكانيات المتاحة حالياً.

ج- الرقابة^(*): يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالدور الرقابي من خلال مختلف القوائم والجداول التي ينتجها وبالاعتماد على مختلف المؤشرات و الأدوات التي تستخدمها النظم الفرعية والتي تبين مدى تحقيق الأهداف بالمقارنة مع ما كان مخططاً، أي مقارنة النتائج المخططة مع النتائج المحققة فعلا و مقارنة القيم التقديرية مع القيم الحقيقية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة وهي:

- الرقابة القبلية من خلال وضع مؤشرات المتابعة والتقييم قبل انطلاق النشاط.
- الرقابة أثناء سير النشاط (المتابعة).
- الرقابة النهائية (في نهاية كل فترة رقابية محددة).

د- تقييم الأداء^(*): يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة و تبيان مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة و كيف يمكن تفعيل و استغلال طاقات المؤسسة المتاحة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

هـ- اتخاذ القرارات^(*): يساهم نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات عن طريق تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة. وهنا يتوجب على هذا النظام تقديم معلومات من نوع خاص تكون متوافقة مع مداخل اتخاذ القرارات و هي:(تحديد البدائل - تقديم البدائل الممكنة لحل المشكل - تقديم صورة عن إمكانية تطبيق البدائل المختلفة - تقديم معلومات حول مساهمة كل بديل من البدائل في تحقيق أهداف المؤسسة...).

II- وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث آلية العمل

أ- تجميع البيانات الاقتصادية: تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات مثل التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات، فإذا كانت المعاملات الاقتصادية هي نتاج سلعة ما فيجب التعرف على هذه السلع ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياسات في نماذج المستندات التي تم تصميمها لهذا الغرض، وبعد ذلك تراجع هذه البيانات وتُصحح أخطاء القياس وأخطاء التسجيل إن وجدت، وإذا تم تجميع هذه البيانات في مناطق بعيدة عن مراكز التشغيل فيلزم نقلها وتحويلها إلى مراكز تشغيل البيانات.

ب- معالجة البيانات: يقصد بها الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات من البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية مفيدة لمستخدميها.

ومن بين الإجراءات التي تتم في هذه الخطوة:

- تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل بيانات خاصة بالمبيعات أو المشتريات أو بالإنتاج أو شؤون العاملين.

- نسخ ونقل البيانات في الدفاتر والمستندات ووسائط تخزين أخرى مثل تسجيل الأحداث في دفتر اليومية...

^(*) التخطيط: هو تصور مسبق لما سوف يكون عليه موقف ما في المستقبل.

^(*) الرقابة: هي الخطة التنظيمية وكافة الطرق و المقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها و ضبط الدقة و الثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية و تشجيع الالتزام بالسياسة الإدارية الموضوعية مسبقاً.

^(*) تقييم الأداء: مدى تحقيق الأهداف المسطرة قياسا للإمكانات المتاحة.

^(*) اتخاذ القرار: هو إتخاذ موقف معين لحل مشكل معين في ضوء المعلومات المتاحة والبدائل الممكنة.

- تويب البيانات أو تنظيمها طبقاً لمعايير معينة مثل تويب المبيعات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية.
- تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع البعض مثل تجميع بيانات كميات مخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة...؛
- دمج البيانات بعضها مع البعض مثل دمج قوائم الأصناف المباعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المباعة .
- العمليات المنطقية مثل استخراج البيانات الأكبر من أو الأقل من أو تساوي قيمة معينة أو تلك التي تحقق شروطاً معينة وإجراء المقارنة المطلوبة.
- تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم .

ج- مراقبة البيانات: تتضمن وظيفة مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين: الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المؤسسة، والثانية التأكد من أن البيانات التي تم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وشاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة، وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها وصحتها.

د- إنتاج المعلومات المحاسبية: تشتمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات و الإجراءات اللازمة إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات المحاسبية منها، وتكون هذه المعلومات إما في شكل تقارير أو قوائم مالية.

المحور (05) - الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي

على خلاف نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة التي تخدم الأطراف الداخلية فقط، فإن نظام المعلومات المحاسبي يخدم عدة أطراف من داخل وخارج المؤسسة ومنها:

1- ملاك المؤسسة: يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية على الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة من خلال تمكينهم من معرفة أصولها والأرباح الحالية والمتوقع تحقيقها. والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب الوفاء بها، الاحتياطات المكونة.

2- حملة السندات: يتقاضى حملة السندات دخلاً ثابتاً يتمثل في الفائدة، لذلك يهتمون بمعرفة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية و توليد الأرباح المستقبلية.

3- الدائنون و المصارف: وهم الأشخاص المعنويون و الطبيعيون الذين يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الإطلاع عن الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بديونها القصيرة والطويلة الأجل.

4- **الجهات الحكومية:** يمثل هذا النظام مصدر مهمًا بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الرقابة... الخ، فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام تستطيع مصلحة الضرائب مثلاً تحديد الوعاء الضريبي...

5- **العملاء:** من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل و ما هي وضعية المتعامل معه و بالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها للمؤسسة.

6- **الإدارة:** تستخدم الإدارة المعلومات المحاسبية في اتجاهات مختلفة و لعدة أهداف مثل:

- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الإدارة و تكاليف الأنشطة المختلفة للمشروع.
- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة و لكل مرحلة من مراحل الإنتاج.
- تقرير السياسة الإدارية اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.
- الرقابة على عمليات المؤسسة .
- المساعدة في وضع خطط مستقبلية و إعداد الموازنات التقديرية.
- الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة...

7- **العمال ونقابة العمال:** حيث يوفر هذا النظام معلومات تهمهم في المطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية مثل العلاوات والمكافآت، رفع الأجور... الخ.

المحور (06) - نظام المعلومات المحاسبي في إطار التطور التكنولوجي

لقد ظل نظام المعلومات المحاسبي حتى بداية القرن العشرين نظام يدوي يعتمد على العامل البشري فقط، و لكن مع ظهور الحاسب الآلي و تطوره تغير هذا النظام من مجرد نظام يدوي عادي إلى نظام معلوماتي متطور مبني على الحاسب.

وأدى نمو تكنولوجيا المعلومات إلى تزايد الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات، هذا النمو أدى إلى ضرورة إستخدام تكنولوجيا الحاسب في كافة المستويات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سهولة تعلم البرمجيات الجديدة و انخفاض التكاليف التي أصبحت في متناول أغلبية المؤسسات.

I- العوامل التي ساعدت في اعتماد تكنولوجيا الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي:

إن الخواص التي يتميز بها نظام المعلومات المحاسبي جعلته منذ البداية محط إهتمام عدد كبير من المبرمجين. ويمكن تلخيص هذه الخواص كما يلي:

- يحتوي على كميات هائلة من البيانات التي يجب أن تستعمل و تعالج و تخزن، مما يعني أن إستخدام الحواسيب سوف يؤدي إلى ترشيد تكاليف العمل المحاسبي .

- تعالج هذه البيانات وفق أسلوب محدد مسبقاً مما يعني ثبات خوارزميات الحل و الذي عادة ما يكون محدد في قوانين و أنظمة تمتاز بالثبات نسبياً.
- مخرجات هذا النظام في العادة تكون في أشكال محددة و مقننة مما يسهل عملية برمجة المخرجات مثل القوائم المالية، التقارير... الخ.
- تعالج هذه البيانات و تصدر النتائج في فترات زمنية محددة أي أن إجراءات إغلاق الحسابات و استخراج ميزان المراجعة و إعداد الحسابات الختامية هي إجراءات دورية تتكرر في فترات زمنية، وحساب المؤشرات و النسب يكون وفق قوانين محددة...
- وجود عدد كبير من المستخدمين للمعلومات المحاسبية .
- الطلب الكبير على البرامج المحاسبية الحاسوبية خاصة بعد انخفاض أسعار الحواسيب.

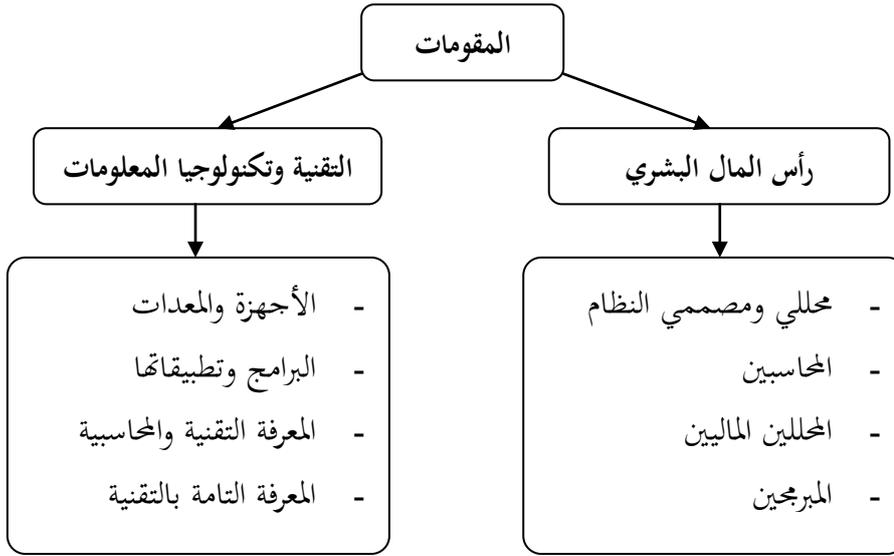
II- مميزات نظام المعلومات المحاسبي المدمج مع تكنولوجيا الحاسب:

- من الميزات التي طبعها الحاسب على نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:
- توفير المعلومات اللازمة عند الطلب و الحاجة إليها و حسب المواصفات.
- القدرة على تحليل و تخزين المعلومات بسرعة عالية و كمية كبيرة .
- التمكين من عملية التخطيط و الرقابة و إتخاذ القرار .
- الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي و بقية أجزاء نظام المعلومات الإداري في المؤسسة لأن إتخاذ القرار لا يعتمد على المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي فقط.
- ضمان صحة التسجيلات المحاسبية والتخزين الجيد للبيانات المحاسبية بما يتفق مع القواعد والمبادئ والقوانين المعمول بها .
- تحليل، تخزين و تصنيف البيانات و المعلومات وفق ما تتطلبه عملية إتخاذ القرارات .
- التقليل من الأخطاء البشرية في عملية التحليل، التخزين، إصدار التقارير و القوائم المالية و المحاسبية.
- تسهيل عمل المحاسب، تبسيط الإجراءات المحاسبية و استخدام النظام .
- توفير بنك معلومات يمكن الرجوع إليه في أي وقت ممكن .

III- مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا الحاسب الآلي

يرتكز نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات على مقومين أساسيين: الموارد البشرية والموارد التقنية.

مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات



أولاً- الموارد البشرية المؤهلة

تزداد أهمية المكونات البشرية في ظل استخدام عناصر التكنولوجيا في المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة ونظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة، من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين، علمياً وعملياً (الذين يملكون المعرفة)، ومدى قدرتهم على أداء العمل المحاسبي بكفاءة وفاعلية في تحقق أهداف المؤسسة، ولذلك يركز العديد من الباحثين والكتاب على الأفراد باعتبارهم إحدى المكونات الأساسية ضمن مكونات اقتصاد المعرفة ومن أهم المدخلات الأساسية لتحقيق التميز من خلال قدرتهم على تشغيل النظام بكفاءة وفاعلية مما يحقق الجدوى الاقتصادية للمؤسسة والتي تنعكس على التكلفة وبالتالي السعر، أو من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر المدخل الرئيسي لتحسين قيمة وصورة المؤسسة في البيئة التي تنشط فيها.

ويعتبر المورد البشري من المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الذي يمثل جانب المعرفة المحاسبية التي ينتجها فريق العمل الذي يسهر على حسن سير هذا النظام، هذا الفريق الذي تكون في الغالب من:

1- محلي ومصممي النظام، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم النظام أو أيّاً من نظمه الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك.

2- المبرمجين، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسوب .

3- المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات، محاسبين، معاوني محاسبين...)، والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الأعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات المحاسبية والمساعدة على برمجتها على الحاسوب والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة.

4- المحللين الماليين، الذين يقع على عاتقهم تحليل البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ، أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل هذا النظام بغرض إعداد التقارير .

5- أي أفراد آخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبي ، في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين هذا النظام وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن المؤسسة الاقتصادية أو خارجها

ثانياً- الموارد التقنية والتكنولوجية

لكي يتمكن الأفراد العاملون ضمن نظام المعلومات المحاسبي من أداء عملهم بكفاءة وفاعلية في ظل استخدام عناصر التكنولوجيا فإن الأمر يتطلب ضرورة تزودهم بالمعرفة التقنية المناسبة وذلك للأسباب الآتية:

1- تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة معنوية موجبة بين استخدام الأجهزة والمعدات (التمثلة بالحاسوب وملحقاته وكذلك تقنيات الاتصال...) وعمليات إدارة المعرفة المحاسبية بصورة عامة، والمعرفة التقنية بصورة خاصة، وذلك بسبب أن غالبية الأفراد يتمتعون بخبرة في مجال عمل مؤسساتهم، الأمر الذي يمكنهم من إعطاء تصور واضح عن مكونات تقنيات المعلومات وكيفية استخدامها اعتماداً على معرفتهم التقنية فيها، وكذلك تشير دراسة أخرى إلى أن البرمجيات تساهم إيجابياً في عمليات إدارة المعرفة المحاسبية، بصورة عامة، والمعرفة التقنية بصورة خاصة، وذلك بسبب وجود الأفراد المؤهلين (علمياً وفنياً) لتحليل وتصميم البرمجيات وأداء العمل المحاسبي.

2- إذا ما أراد المحاسب أن يبقى دوره قائماً ومهماً في جميع مراحل العمل المحاسبي (من تسجيل للبيانات وتشغيلها وعرض المعلومات الناتجة عنها) فإن الأمر يتطلب ضرورة تزوده بالمعرفة المحاسبية والمعرفة التقنية اللازمة لقيامه ببرمجة وتشغيل الحاسوب (باعتباره أحد المكونات الأساسية ضمن تقنيات المعلومات الحديثة) ليتمكن من إجراء العمليات اللازمة والمطلوبة على البيانات (المدخلات) بالشكل والصيغة التي تساهم في إنتاج المعلومات المطلوبة، ومما يعني أيضاً ضرورة عدم الاعتماد على الموظفين الفنيين في برمجة وإجراء العمليات المحاسبية وإنما يقوم بها المحاسب نفسه نظراً لأن إدراك المحاسبين يختلف عن إدراك الموظفين الفنيين (من غير المحاسبين) في استدعاء وتشغيل البيانات اللازمة لتهيئة المعلومات المحاسبية المطلوبة .

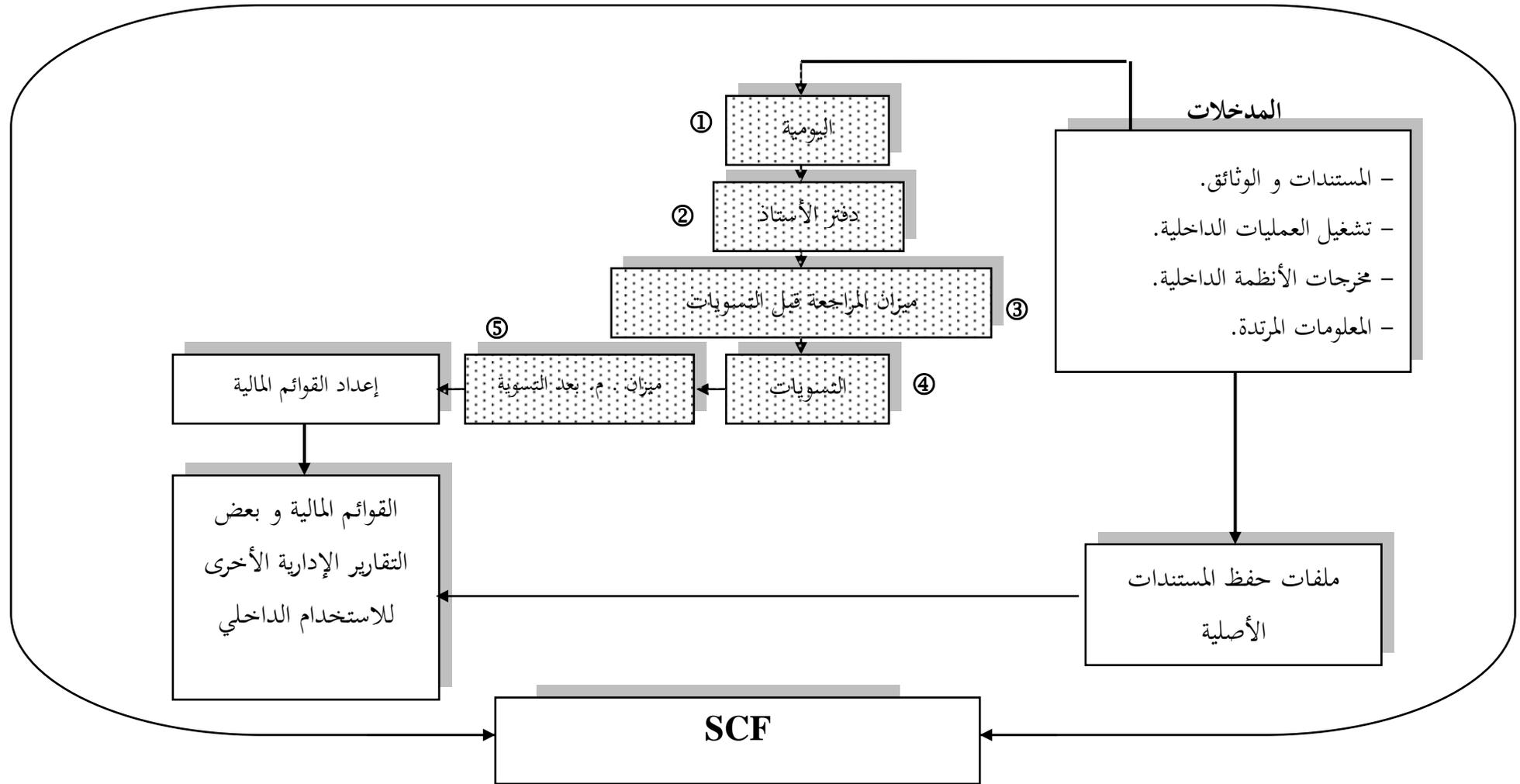
3- إن استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في مجالات عمل نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية هذه النظام إذا ما تم التعرف من قبل القائمين على عمل هذا النظام وعلى أهم التأثيرات والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها هذه التقنيات، الأمر الذي من شأنه أن يسهل عمل المحاسبين بصورة خاصة ويعطيهم مجالاً أوسع للقيام بواجبات وأعمال تساهم في خدمة أهداف المؤسسة الاقتصادية التي يعمل ضمن نطاقها بصورة أكثر فاعلية.

4- إن المعرفة التامة بدرجة التقنية المتوفرة أساساً في إعداد وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة تعتبر ضرورية وتقع ضمن المستلزمات الأساسية لدراسة هذا النوع من النظم.

5- إن المعرفة التقنية لوسائل وتقنيات المعلومات الحديثة يمكن أن تساهم في تحديد واختيار الوسائل المناسبة والملائمة لإجراء العمليات المحاسبية المختلفة، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية السريعة والمستمرة في هذا المجال، وكذلك مراعاة المواصفات العامة للأجهزة التي سيتم استخدامها وذلك بهدف انسجام هذه الأجهزة مع الوسائل الأخرى وخاصة وسائل الاتصال الحديثة.

و الشكل التالي يبين الدورة المحاسبية

المحور (07) - الدورة المحاسبية



1. تسجيل العمليات في دفتر اليومية: يعتبر تسجيل العمليات المالية في صورة قيود يومية هي الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية، و يطلق على هذه الخطوة إصطلاحاً إثبات قيود اليومية، و يتم إثبات الأحداث المالية في صورة قيود يومية عن طريق تحليل هذه الأحداث لتحديد الحسابات التي تأثرت بهذه الأحداث و شكل التأثير الناتج، ويتمثل هذا التأثير إما في صورة دائنة أو مدينة كنتيجة للحدث المالي موضوع التحليل، و يتم إثبات نتيجة هذا التأثير في شكل قيود توضح دائنية أو مديونية الحسابات التي تأثرت بالحدث المالي، و يعتمد في عملية التسجيل على نظرية القيد المزدوج.

و من المعروف أن العديد من المؤسسات لا يقتصر تسجيلها للأحداث المالية على سجل اليومية العامة فقط، بل تستخدم العديد من سجلات اليومية الخاصة و التي تصمم خصيصاً لتسجيل أحداث مالية ذات طبيعة خاصة كعمليات البيع أو الشراء الأجل... الخ، و يطلق على هذه السجلات إصطلاح اليوميات المساعدة أو الخاصة . و تتولى كل مؤسسة إعداد خريطة لحساباتها حيث توضح هذه الخريطة بيانات تفصيلية بأسماء الحسابات التي تمسكها المؤسسة في سجلاتها، و التي تكون في مجموعها جزئية في نظام حسابات المؤسسة، و يقوم المحاسب عند تحليل الأحداث المالية، بتحديد الحسابات التي تأثرت بالحدث المالي المعين إستناداً إلى أسماء الحسابات المدونة في هذه الخريطة، و يتم إعداد هذه الخريطة بمعرفة محلي نظام المعلومات المحاسبي عند إنشائه، و يعرض الشكل التالي بيان توضيحي لسجل اليومية العامة:

المبالغ المدائن	المبالغ المدين (***)	البيان (*)	ر. ح الدائن	ر. ح المدين
xxxxxxx	xxxxxxx	التاريخ من إلى بيان العملية	xxx	xxx

2. تبويب العمليات المحاسبية في دفتر الأستاذ: تعتبر عملية تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات في سجل الأستاذ هي الخطوة الثانية في سلسلة خطوات المعالجة المحاسبية لتلك الأحداث و في ظل هذه الخطوة يتم توجيه طرقي قيد التسجيل المحاسبي المدين و الدائن إلى الحسابات التي تأثرت بذلك الحدث، وذلك تبعاً لنوع التأثير الواقع على كل حساب، و بذلك يكون سجل الأستاذ العام بمثابة ملخصات وافية للأحداث المالية التي أثرت في كل حساب على حدى، بحيث يمكن للخبير التعرف على طبيعة الأحداث المالية التي أثرت على كل حساب، و نوع التأثير الناتج، و الموقف النهائي لكل حساب، الذي يتمثل في رصيد هذا الحساب، و يعني ذلك أن أسلوب التبويب

(*) تحوي هذه الخانة كل من تاريخ العملية، أسماء البنود التي تأثر بالعملية، و تفسير العملية (مثلاً : شراء بضاعة على الحساب بموجب فاتورة رقم...).

(**) المبلغ المدين = المبلغ الدائن .

يعتبر الحساب أو الحسابات هي الأساس. و تحقق عملية تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات تعطي إمكانية تلخيص تلك الأحداث و بيانات تأثيرها على الموقف المالي للمؤسسة. و الشكل التالي يبين لنا صفحة من دفتر الأستاذ.

اسم الحساب:.....				رقم الحساب:.....			
م.مدین	البيان	مستند	تاريخ	م.دائن	البيان	مستند	تاريخ
XXXXX	XXXXX
XXXXX	XXXXX
XXXXX	XXXXX

3. إعداد ميزان المراجعة: تعتبر عملية إعداد ميزان المراجعة بمثابة الخطوة الثالثة في سلسلة خطوات معالجة الأحداث المالية في إطار نظام المحاسبة العامة، حيث أن المؤسسة تقوم خلال أي فترة محاسبية بإجراء العديد من عمليات التسجيل و التبويب المحاسبي للأحداث المالية التي تتولد عن نشاطاتها و التي تكون عادةً متباينة و ذات حجم كبير، و لذلك فإنه من الضروري قبل البدء في إعداد التقارير المالية أن يتم تلخيص الآثار الناتجة عن تلك الأحداث في صورة ميزان للمراجعة. و الشكل التالي يوضح ذلك:

رقم الحساب	أسماء الحسابات	المجاميع		الأرصدة (**)	
		المدین	الدائن	المدین	الدائن
XXX	XXXXXX	XXXXXX	XXXXX	XXXXX
XXX	XXXXXX	XXXXXX	XXXXX	XXXXX
XXX	XXXXXX	XXXXXX	XXXXX	XXXXX

و يهدف ميزان المراجعة إلى:

- مراجعة المبالغ المسجلة في اليومية و التأكد من نقلها إلى دفتر الأستاذ بطريقة صحيحة.

- تبيان الوضعية العامة للمؤسسة في فترات زمنية منتظمة.

4. إعداد قيود التسوية: تعتبر إجراءات تسجيل قيود التسوية بمثابة الخطوة الرابعة في سلسلة إجراءات الدورة المحاسبية، حيث يتم في هذه الخطوة إثبات قيود الإستهقاق و تسوية حسابات الإهلاكات و الديون المعدومة و

(**) مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة.

المشكوك فيها و تسجيل القيود المتعلقة بإنشاء المخصصات أو تعديل قيمتها على ضوء الجرد الفعلي... الخ ، وتقوم المؤسسات بهذه الخطوة تطبيقاً لمبدأ الإستحقاق حيث كل دورة تتحمل إيراداتها و مصروفاتها، و أيضاً تعتبر هذه الخطوة كتمهيد للدورة المالية التالية.

5. ميزان المراجعة بعد الجرد: كمرحلة أخيرة تأتي بعد تسوية الحسابات و الجرد الفعلي الذي تقوم به المؤسسة، وهو لا يختلف عن ميزان المراجعة السابق الذكر إلا في كون القيم التي يحتويها هي معدلة بعد الجرد الفعلي و التسوية.

6- اهم مخرجات نظام المحاسبة المالية: يتم إعداد القوائم كمرحلة نهائية في سلسلة خطوات الدور المحاسبي ومن بين أهم هذه القوائم المحاسبية نجد:

- **الميزانية:** يقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يظهر قائمة ذو خانتين، تظهر إحداهما ممتلكات المشروع أو المؤسسة، و تظهر الأخرى التزاماته، و هذا في لحظة زمنية معينة. فتظهر في الجانب الأول أصول المشروع و في الجانب الآخر المقابل تظهر خصوم المشروع. وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على إعتبار أن ممتلكات المشروع لا بد أن تساوي التزاماته سواءً لصاحب المشروع أو للآخرين.

- **حسابات النتائج (قائمة الدخل):** يوضح بيان حساب الأرباح والخسائر نتيجة أعمال المؤسسة لسنة مالية واحدة، كما يبين إجمالي إيرادات المؤسسة و إجمالي مصروفاتها و يمثل الفرق بينهما الربح أو الخسارة.

- **قائمة التدفقات النقدية:** تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة الموارد والاستخدامات، بمعنى توضح لنا مصادر الأموال و إستخداماتها لتمويل الإحتياجات الجديدة التي تحتاج إليها المؤسسة خلال فتره زمنية معينه والكيفية التي تم بها تمويل هذه الإحتياجات.

و هذه الإحتياجات قد يكون سببها:

- الرغبة في التوسع في إستثمار ما.

- أو سداد جزء من الديون وإلتزامات.

و مما سبق نستنتج أن نظام المحاسبة العامة هو من بين أهم أدوات المعالجة المحاسبية للبيانات و الأحداث المالية من خلال مجموعة من المراحل التي تمر بها عملية المعالجة للوصول إلى إنتاج المعلومة في شكل قوائم مالية، هذه المعلومات التي تعتبر المنطلق الرئيسي لنظام التحليل المالي، نظام المحاسبة التكاليف و مختلف الأنظمة الأخرى.